



اسم المقال: مستوى الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني وأثره على مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني

اسم الكاتب: معن أحمد فوزي سلحب

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3797>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 09:10 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





Journal of

Researcher in Sustainable Development / Director of the Statistical Yearbooks
Department - Palestinian Central Bureau of Statistics

TANMIYAT AL-RAFIDAIN

(TANRA)

A scientific, quarterly, international,
open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41, No. 135
Sep. 2022

© University of Mosul |
College of Administration and
Economics, Mosul, Iraq.



TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a “Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0” enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Salhab, Maen A. F., (2022).“Level of Stability in the Palestinian Economy and its Impact on the level of Fragility in Palestinian Society”. **TANMIYAT AL-RAFIDAIN**, 41 (135), 354 -372, <https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650>

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

Level of Stability in the Palestinian Economy and its Impact on the level of Fragility in Palestinian Society

Maen A. F. Salhab

Corresponding author: **Maen A. F. Salhab**, Palestinian Central Bureau of Statistics

maen@pcbs.gov.ps, maen_1975@yahoo.com

DOI: <https://doi.org/10.33899/tanra.2022.175542>

Article History: Received: 6/5/2019; Revised: 1/6/2019; Accepted 22/7/2019;
Published: 1/6/2022.

Abstract

The research sought to measure the level of stability of the Palestinian economy and its impact on the level of fragility of Palestinian society. To achieve this, the researcher used the descriptive approach. Where 80 specialists from the government sector and academics from Palestinian universities and research centers were targeted to assess the level of economic stability and the level of fragility through a special questionnaire. A time series of statistical data from official institutions were also used. To compare the data of Palestine with some Arab countries, the database of the Fund for Peace institution was used. The research came out with the result that the level of fragility in Palestinian society is classified as a warning, and its level is between Jordan and Lebanon. The level of economic stability in Palestine is described as an alarming reality. The level of elasticity of the Palestinian per capita GDP value is weak, reflecting the reality of the weak stability of the Palestinian economy. As for the correlation between the level of Palestinian economic stability and its level of fragility, it was a strong direct correlation.

Key words:

Fragility, Economic Stability, Economic Elasticity.



ورقة بحثية

مستوى الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني ومستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني

من "أحمد فوزي" سلحب

باحث في مجال التنمية المستدامة / مدير دائرة الكتب الإحصائية السنوية - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - جامعة القدس - القدس - فلسطين

المؤلف المراسل: من "أحمد فوزي" سلحب، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،

maen@pcbs.gov.ps, maen_1975@yahoo.com

DOI: <https://doi.org/10.33899/tanra.2022.175542>

تاريخ المقالة: الاستلام: ٢٠١٩/٥/٦؛ التعديل والتنيح: ٢٠١٩/٦/١؛ القبول: ٢٠١٩/٧/٢٢؛ النشر: ٢٠٢٢/٦/١.

المستخلص

سعى البحث إلى قياس مستوى استقرار الاقتصاد الفلسطيني وأثره على مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني. ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي. حيث تم الاستعانة بـ ٨٠ مختص من القطاع الحكومي والأكاديميين من الجامعات الفلسطينية ومراكز الابحاث وذلك لتقديم مستوى الاستقرار الاقتصادي ومستوى الهشاشة من خلال إستبانة خاصة. كما تم الاستعانة بسلسلة زمنية لبيانات احصائية مصادرها مؤسسات رسمية. ولا غرابة المقارنة بين بيانات فلسطين مع بعض الدول العربية تم الاستعانة بقاعدة بيانات مؤسسة صندوق السلام. وقد خرج البحث بنتيجته ان مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني يصنف على أن واقعه مذر، وقد وقع مستوى بين الأردن ولبنان. أما مستوى الاستقرار الاقتصادي في فلسطين فيوصف على أن واقعه منذر. ومستوى مرونة قيمة نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة تعكس واقع الاستقرار الضعيف للاقتصاد الفلسطيني. واما الارتباط بين مستوى الاستقرار الاقتصادي الفلسطيني ومستوى هشاشته فقد كان ارتباط طريقي قوي.

الكلمات المفتاحية

الهشاشة، الاستقرار الاقتصادي، مرونة الاقتصاد

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٤١)، العدد (١٣٥)،
٢٠٢٢ أيلول

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.



تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع المقالة في أي وسيلة نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: سلحب، من "أحمد فوزي" (٢٠٢٢). "مستوى الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني وأثره على مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني". *تنمية الرافدين*، ٤، ٣٥٤-٣٧٢ (١٣٥)، <https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650>

P-ISSN: 1609-591X

e-ISSN: 2664-276X

tanmiyat.mosuljournals.com



المقدمة

تشكل هشاشة الدول (المجتمعات) التحدي الأكبر أمام تحقيقه تربية ذات طابع مستدام، حيث يقع الأثر بشكل مباشر على استدامة التنمية، لذلك إن حدثت تربية في أي مجتمع هش سيكون حكماً مصيرها عدم الاستدامة. أسباب هشاشة الدولة معقدة ولكن لا يمكن التنبؤ بها، حيث أن مفهوم الهشاشة مرتبط بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويجب الرجوع إلى المفاهيم الثلاثة للاستقرار للتنبؤ بأسبابها وإمكانية التقليل من أثرها.

منهجية البحث

تم اتباع المنهج الوصفي في إعداد البحث، وبالاعتماد على بيانات قام الباحث بجمعها من خلال استبيان تم تطويره بالاعتماد على نموذج FSI إضافة إلى بيانات من مصادر رسمية.

١. مشكلة البحث

تلخيص المشكلة بالإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني؟
- ما هو مستوى الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني؟
- ما هو أثر الاستقرار الاقتصادي على هشاشة المجتمعات؟

٢. أهمية البحث

تتبع أهمية هذه البحث من أهمية الدور الذي تلعبه حالة الاستقرار الاقتصادي في تحديد معالم التنمية المستدامة في فلسطين.

٣. أهداف البحث

أن الهدف من البحث هو قياس مستوى الاستقرار الاقتصادي وهشاشة المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى التعرف على مقومات التنمية المستدامة المطلوب تحقيقها للحد من تلك الهشاشة

٤. مجتمع البحث

- وكلاء الوزارات ومحاضرين مختصين من الجامعات الفلسطينية، باحثين في المنظمات الأهلية ومرتكز الأبحاث المتخصصة في مجال البحث.
 - المنشآت الاقتصادي العاملة في الاراضي الفلسطينية.
- الاسناد الزمني لبيانات البحث**
- البيانات الخاصة بمستوى الاستقرار الاقتصادي ومستوى الهشاشة في فلسطين تمثل الأعوام ٢٠١٧-٢٠٠٧.
 - بيانات مستوى الاستقرار الاقتصادي ومستوى الهشاشة لبعض الدول تمثل الأعوام ٢٠١٧.



أولاً: هشاشة الدول والمجتمعات

عندما اجتهدت المؤسسات الدولية في تعريف التنمية المستدامة، قالوا إنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية" (Douglas, 2000, P17). والضرورة بالحق يتاسب مع القوة وليس مع الهشاشة حتى تستطيع الدول الحفاظ على حقها في تحقيق التنمية والتخلص من ضعفها بالقيام باليوظائف الأساسية. والتصدي للصدمات الداخلية والخارجية مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية، أي أن تكون قادرة على تقادم الأزمات الاقتصادية والمالية، والنقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي، والتضخم المرتفع، والتقلب المفرط في النقد الأجنبي والأسواق المالية (IMF, 2018). وهنا تكون مرونة النظام أحد الحلول المقترنة، أي قدرة النظام على استيعاب الأضطرابات والخصوص لغيرات مع الاستمرار في الاحتفاظ بنفس الوظيفة والبنية والهوية والنتائج (European Communities, 2009, P72).

وقد عالج تشومسكي بكتابه "الدول الفاشلة - إساءة استعمال القوة والتعدى على الديمقراطية" الجدلية الخاصة بتعريف الفشل وهو مرادف الهشاشة، حيث أكد أن التعريف يخدم سياسات دول (استعمارية) تسعى إلى التدخل في شؤون دول أخرى. حيث أكد أنه في كثير من الأحيان تفشل الدول ليس لأسباب داخلية أنها لأسباب خارجية، حيث تقوم جهات خارجية بتغذية الصراعات الداخلية الإثنية أو الطائفية أو المذهبية أو غيرها، كما هو حاصل في الوقت الحاضر في منطقتنا العربية. وبهذا، يتم إضعاف أنظمة الحكم في هذه الدول لسلب إرادتها السيادية، ليسهل التدخل في شؤونها وفرض الشروط عليها عبر الإكراه، وبالتالي إعلانها دولاً فاشلة، وهنا تكمن الاستنسابية الكبرى في تصنيف الدول الفاشلة، إذ تختلف في كل حالة نقطة حرق أو أكثر، يتم النفاذ منها لوصف الدولة بالفشل، وهذا أيضاً تبرز الأهداف غير البريئة وتتوضح (Chomsky, N. 2007, 137).

ثانياً : قياس هشاشة الدول

لا يوجد غنى عن توفير مقاييس تمتاز بالدقة والجودة المرتفعة وموثقة تساعده لتحسين جودة البحث العلمي في موضوع هشاشة الدولة، ولإعادة التفكير في الاستراتيجيات التي تقضي لتحسين أداء الدولة وبالتالي الحد من هشاشتها (Mata, J. Ziaja, S. 2009).

١. مقاييس الهشاشة

قدم الدليل المستخدم لقياس مستوى الهشاشة (المعد من قبل معهد التنمية الألماني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (Mata, J. Ziaja, S. 2009) تحليلًا مفصلاً ومقارنات لفهم هذه المقاييس من حيث تقييم الأساس الذي بني عليه المقياس ومنهجية العمل عليه والاستخدامات الممكنة لها، حيث أشارت أن هناك ١١ مقياس تغطي أبعاد التنمية، وهي حسب الجدول (١).

جدول ١: الأبعاد التي تغطيها مقاييس الهشاشة

المقياس	أممي	سياسي	اقتصادي	اجتماعي	بيئي
برتسمان للتتحول -مؤشر ضعف الدولة (BTI-SW)		x	x		
مؤشرات الدول لمقياس هشاشة السياسة الخارجية (CIFP)	x	x	x	x	x
التقييم السياسي والمؤسسي للدول (CPIA)		x	x	x	

المقاييس	أمني	سياسي	اقتصادي	اجتماعي	بنيوي
الدول الهشة/ الدول الفاشلة (FSI)	X	X	X	X	
السلام العالمي (GPI)				X	
جامعة هارفارد كينيدي للحكم الإفريقي (IAG)	X	X	X	X	
الدول الضعيفة في العالم النامي (ISW)	X	X	X	X	
دليل السلام والاستقرار المصراعات (PCIL)	X	X	X	X	
عدم الاستقرار السياسي (PII)	X	X	X		
شاشة الدولة (SFI)	X	X	X	X	
الحكم في جميع أنحاء العالم: الاستقرار السياسي وغياب العنف (WGI-PV)			X	(WGI-PV)	

Source: Mata, J. Ziaja, S. 2009: Users' Guide on Measuring Fragility, German Development Institute/United Nations Development Programme. Bonn, Germany.

جدول ٢ : معامل الارتباط (R) بين نتائج مقاييس الهشاشة

المقياس	WGI-PV	SFI	PII	PCIL	ISW	IAG	GPI	FSI	CPIA	CIFP	BTI-SW	BTI-SW
											1,00	
												1,00
												0.81
												CIFP
												0.61
												CPIA
												0.82
												FSI
												GPI
												IAG
												ISW
												PCIL
												PII
												SFI
												WGI-PV

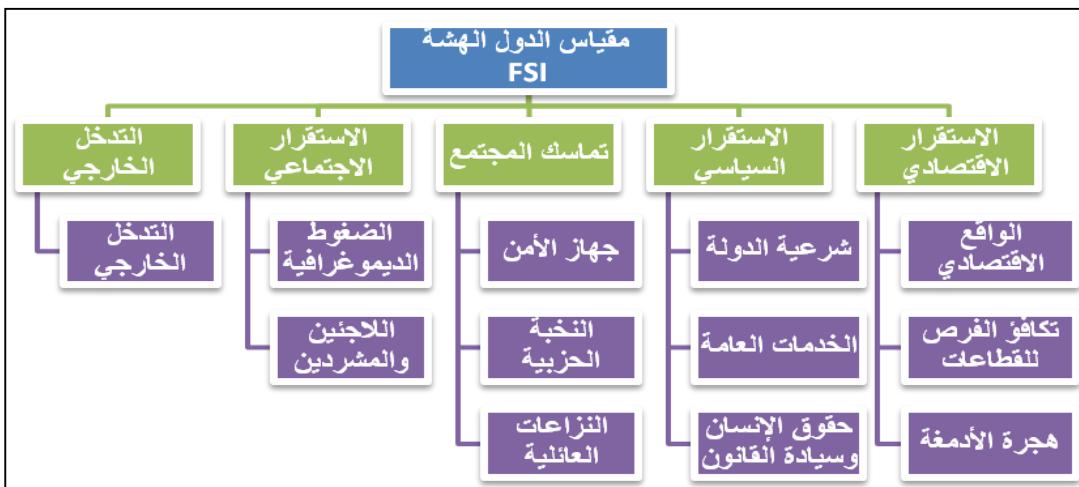
Source: Mata, J. Ziaja, S. 2009: Users' Guide on Measuring Fragility, German Development Institute/United Nations Development Programme. Bonn, Germany.

وبالنظر الى الجدول رقم (٢) نجد ان مقياس الدول الهشة FSI أكثر المقاييس ارتباطاً مع باقي المقاييس. وهذا ما شجع الاستعانة في هذا المقياس لتطوير اداة البحث.

٢. مقياس الدول الهشة (FSI)

يستند مقياس الدول الهشة إلى إطار كاست لتقدير النزاعات (CAST) الذي تم تطويره في العام ١٩٩٠، حيث تم تطويره لتقييم مدى تعرض الدول للانهيار. وقد تم تصميم إطار كاست لنقدیر مدى التأثر في حالات ما قبل النزاع والنزاع النشط وحالات ما بعد الصراع. ويستخدم المقياس اثنا عشر مؤشراً لقياس حالة هشاشة الدولة. وفيما يلي قائمة بالمؤشرات المستخدمة في إطار كاست وكذلك المستخدمة في مقياس الدول الهشة (FSI).

نموذج مقياس الدول الهاشة (FSI)



Source: The Fund for Peace, 2017: Fragile States Index and CAST Framework Methodology. The Fund for Peace (FFP). USA, Washington, D.C.

ثالثاً : التحليل العملي

١ . مستوى الهاشة في المجتمع الفلسطيني:

بلغ مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني ٦٨٧,٦، ويصف هذا المستوى بناء على مقياس FSI للهاشة على انه محذر، وقد وقعت فلسطين عند محاكاة لدول العربية بين الأردن ولبنان .

جدول ٣: مستوى الهاشة حسب مقياس FSI لدول مختارة، ٢٠١٧

مستوى الهاشة	الدولة	مستوى الهاشة	الدولة	مستوى الهاشة	الدولة
78.7	الأردن	89.8	مصر	111.1	اليمن
		88.2	لبنان	110.6	سوريا
		87.6	فلسطين	105.4	العراق

المصدر: بيانات الدول العربية مصدرها قاعدة بيانات صندوق السلام (<https://fragilestatesindex.org/excel/>) ما عدا بيانات فلسطين تم حسابها من قبل الباحث وتغطي الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٧ .

وعند دراسة السبب في هشاشة المجتمع الفلسطيني بناء على نموذج FSI نجد أن انخفاض مستوى الاستقرار بسبب التدخل الخارجي والاستقرار الاقتصادي الأثر في ارتفاع مستوى الهاشة، علمًا بأن باقي المحاور مستوى الاستقرار بها مرتفع نسبياً.

جدول ٤: مستوى الاستقرار حسب المحاور الرئيسية لمقياس هشاشة الدول FSI في فلسطين، ٢٠١٧-٢٠٠٧

التدخل الخارجي	الاستقرار الاجتماعي	الاستقرار السياسي	الاستقرار الاقتصادي	التماسك في المجتمع
8.4	7.8	6.8	8.2	6.3

مدى الاستقرار: ٠,٠ أكثر استقراراً - ١٠,٠ أقل استقراراً

المصدر: تم حسابها من قبل الباحث



٢. الاستقرار الاقتصادي

اتجه صندوق النقد الدولي للقول إن تعزيز الاستقرار الاقتصادي يكون بتفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، والتقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والنجل المفروط في النقد الأجنبي والأسواق المالية. وقد يؤدي عدم الاستقرار إلى زيادة عدم اليقين، وتباطئ الاستثمار، وعرقلة النمو الاقتصادي، والتأثير على مستويات المعيشة. ولا مفر من أن ينطوي اقتصاد السوق الديناميكي على درجة من التقلب، وكذلك على تغير هيكله تدريجياً. أما التحدي الذي يواجه صناع السياسات فهو الحد من عدم الاستقرار في بلدانهم والبلدان الخارجية دون تقليل قدرة الاقتصاد على تحسين مستويات المعيشة من خلال زيادة الإنتاجية وتوظيف العمالة والنمو القابل للاستمرار.

هذا ما أكد من قبل الأمم المتحدة حين وصفت حالة الاستقرار الاقتصادي بأنها الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادرًا على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة (Abdel Moneim, 2012). وهذا التعريف يتاسب مع تعريف مرونة النظام وهو قدرة النظام على استيعاب الأضطرابات والخضوع للتغييرات مع الاستمرار في الاحتفاظ بنفس الوظيفة والبنية والهوية والنتائج (European Communities, 2009).

٢- مستوى الاستقرار الاقتصادي من واقع مقياس (FSI)

بلغ مستوى الاستقرار الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٧ وحسب مقياس 8.2 FSI وتصنف حالة الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع الدول المحاطة هي الآتية.

جدول ٥: مستوى الاستقرار الاقتصادي حسب مقياس FSI لدول مختارة، ٢٠١٧

الدولة	الاستقرار الاقتصادي	الدولة	الاستقرار الاقتصادي	الدولة	الاستقرار الاقتصادي	الدولة
الأردن	5.3	العراق	7.2	اليمن	8.3	
		مصر	6.3	فلسطين	8.2	
		لبنان	5.7	سوريا	8.1	

المصدر: بيانات الدول العربية مصدرها قاعدة بيانات صندوق السلام (<https://fragilestatesindex.org/excel/>) ما عدا بيانات فلسطين تم حسابها من قبل الباحث وتغطي الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٧.

يتم قياس مستوى الاستقرار الاقتصادي حسب FSI من خلال قياس ثلاثة مستويات، المستوى الأول يتعلق باستقرار الواقع الاقتصادي حيث بلغ مستوى الاستقرار بهذا المحور ٨,٨ وقد كان له الأثر بانخفاض الاستقرار الاقتصادي في فلسطين، أما المستوى الثاني فهو تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية حيث بلغ مستوى الاستقرار به ٧,٨، وأما مستوى هجرة الأدمغة وهو المستوى الثالث فقد بلغ ٧,٩.

جدول ٦: مستوى الاستقرار في المستويات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي حسب FSI في فلسطين،

٢٠١٧-٢٠٠٧

مقاييس الاستقرار	المستويات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي
8.8	مستوى الواقع الاقتصادي
7.8	مستوى تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية
7.9	مستوى هجرة الأدمنة

مدى الاستقرار: ،، أكثر استقراراً - ،، أقل استقراراً

المصدر: تم حسابها من قبل الباحث

٢-٢ مستوى استقرار الواقع الاقتصادي

يرتبط قياس مستوى استقرار الواقع الاقتصادي إلى قياس مجموعة من المستويات. وبالنظر إلى الشكل أدناه نجد أن جميع هذه المستويات كان واقع الاستقرار منخفض بشكل كبير جداً حيث كان مداه ما بين (٨,٣-٩,٤).

كان المستوى الأسوأ الخاص بمستوى جذب للاستثمار الأجنبي (٩,٤) وما هو إلا انعكاس عن الواقع الاقتصادي الغير مستقر.

جدول ٧: مستوى الاستقرار في مستويات الواقع الاقتصادي حسب FSI في فلسطين، ٢٠١٧-٢٠٠٧

مقاييس الاستقرار	مستويات الواقع الاقتصادي
٨,٣	مستوى أسعار فائدة قروض البنوك ومؤسسات الإقراض
٩,١	مستوى أسعار السلع مع مستويات المعيشة لدى الأسر
٩,٠	مستوى كفاءة استخدام الموارد المتاحة
٨,٥	مستوى ثقة المستهلك الفلسطيني في الاقتصاد الفلسطيني
٨,٣	مستوى ثقة الخبراء الاقتصاديين في الاقتصاد الفلسطيني
٩,٤	مستوى جذب للاستثمار الأجنبي
٨,٣	مستوى جذب لريادة الأعمال الداخلية
٨,٨	مستوى تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار
٩,١	مستوى تكاليف السلع والخدمات الأساسية (صحة، تعليم، كهرباء، مياه، وقود)

مدى الاستقرار: ،، أكثر استقراراً - ،، أقل استقراراً

المصدر: تم حسابها من قبل الباحث

٣-٢ مستوى تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية

كان مستوى الاستقرار في مستويات تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية أفضل حالاً من الواقع الاقتصادي حيث بلغ مداها ما بين (٨,٥-٩,٦). وكان المستوى الأسوأ الخاص بمستوى تكافؤ الفرص في التوظيف والتدريب الوظيفي في مختلف القطاعات (٨,٥)، وهذا انعكس على مستوى تكافؤ الفرص.

جدول ٨: مستوى الاستقرار في مستويات تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية حسب FSI في فلسطين،

٢٠١٧-٢٠٠٧

مقاييس الاستقرار	مستويات تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية
٨,٣	مستوى تكافؤ الفرص بين القطاعات الاقتصادية
٧,٥	مستوى تكافؤ الحقوق للقطاعات الاقتصادية المختلفة القوانين
٨,٥	مستوى تكافؤ ممارسات التوظيف في القطاعات الاقتصادية المختلفة
٦,٩	مستوى تكافؤ جودة التعليم في جميع التجمعات الفلسطينية
٧,٧	مستوى تكافؤ جودة الصحة في جميع التجمعات الفلسطينية
٨,٥	مستوى تكافؤ جميع فئات المجتمع حول الاطلاع على فرص التدريب الوظيفي المتاحة ولها المشاركة بشكل متكافئ
٧,٤	مستوى تكافؤ قدرة المواطنين على الحصول على القروض من الجهاز المصرفي
٧,٧	مستوى التكافؤ بالمعرفة والتآلف عن الوظائف كل حسب تخصصه

مدى الاستقرار: ٠٠، أكثر استقراراً - ١٠٠، أقل استقراراً

المصدر: تم حسابها من قبل الباحث

٤-٤ مستوى هجرة الأدمغة

كانت مدى الاستقرار في مستويات هجرة الأدمغة ومعززاتها في فلسطين منخفضة بشكل مرتفع جداً (٩,٢-٦,٦). وكان من أكبر معززات هجرة الأدمغة في فلسطين البطالة وقلة العائد المالي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، وقلة حجم الإنفاق على البحث العلمي حيث بلغ مدى استقرارها (٩,٢).

جدول ٩: مستوى الاستقرار في مستويات مستوى هجرة الأدمغة حسب FSI في فلسطين، ٢٠١٧-٢٠٠٧

مقاييس الاستقرار	مستويات تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية
٧,٣	مستوى حجم هجرة المهنيين/الفنانين الفلسطينيين خارج فلسطين
٧,٦	مستوى حجم هجرة النخب الفكرية الفلسطينية خارج فلسطين
٧,٦	مستوى الفساد السياسي وغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان وأثره على هجرة الأدمغة في فلسطين
٩,٢	مستوى البطالة وقلة العائد المالي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، وقلة حجم الإنفاق على البحث العلمي وأثره على هجرة الأدمغة في فلسطين
٦,٦	مستوى تكافؤ الفرص بين خريجي الجامعات الوطنية والأجنبية على هجرة الأدمغة في فلسطين
٩,٠	مستوى قيام الحكومات في خلق مناخ مناسب للكفاءات وإيداعهم، والاستفادة من الخبرات والمهارات في غياب التخطيط العلمي السليم وأثره على هجرة الأدمغة في فلسطين

مدى الاستقرار: ٠٠، أكثر استقراراً - ١٠٠، أقل استقراراً

المصدر: تم حسابها من قبل الباحث



رابعاً: مستوى الاستقرار الاقتصادي من واقع البيانات الاحصائية

١. مؤشر النمو في الناتج المحلي الإجمالي

إن أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة معينة ما هو إلا مرادف للنمو في الناتج المحلي الإجمالي في خلال تلك الفترة، حيث بلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٧ بـ١٣,٦٨٦,٤ مليون دولار أمريكي. حيث بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٣,١%، مقارنة بـ٦,٦% في العام ٢٠٠٧.

جدول ١٠: النمو في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، ٢٠١٧-٢٠٠٧ بالأسعار الثابتة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
3.1	4.7	3.4	-0.2	2.2	6.3	12.4	8.1	8.7	6.1	6.6

سنة الأساس ٢٠١٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨: أداء الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠١٧، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
رام الله - فلسطين.

لكن الاتجاه العام للنمو خلال العقد الماضي كان متذبذب. فقد حدثت طفرة في العام ٢٠١١ كرد فعل على الانهيار الناتج عن العدوان على قطاع غزة في العام ٢٠٠٩. حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ١٢,٤% وفي قطاع غزة حوالي ١٧,٧% وقد ساهمت المنح المقدمة خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٨) والتي قدرة بحوالي ١١,٤ مليار دولار بإحداث هذه الطفرة وذلك بناءً على بيانات البنك الدولي حيث أنها مثلت ٣٧,٤% من إجمالي المنح المقدمة منذ العام ١٩٩٣ حتى العام ٢٠١٧.

جدول ١١: قيمة المنح بالمليار دولار، باستثناء التعاون الفني في فلسطين، ٢٠١٧-٢٠٠٧

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
٠,٥٦	٢,٢٦	١,٧٤	٢,٣٥	٢,٤٦	١,٨٦	٢,٢٥	٢,٣٤	٢,٦٥	٢,٣٤	١,٦٣

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (<https://data.albankaldawli.org>)

وفي العام ٢٠١٤ انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أن أصبح سالباً ٢%, ويمكن تفسير هذا التراجع في النمو إلى مجموعة من العوامل، أهمها أثر العدوان الإسرائيلي في العام ٢٠١٤ على القطاع إضافة إلى استمرار القيود المفروضة على حركة البضائع ومستلزمات الإنتاج وخاصة في قطاع غزة. فقد انخفضت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٢٤,٧% عام ٢٠١٧، وهي أقل بكثير مما كانت عليه عام ٢٠٠٥، حيث بلغت ٣٩,٤%.

المرونة في النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة : ٢٠١٧-٢٠٠٧

وعند قياس مرونة النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام ٢٠١٧-٢٠٠٧ نجد أن قيمة معامل المرونة بلغت (-٥٧,٠%) وهي تدل على أن المرونة في قيمة النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام ٢٠١٧-٢٠٠٧ كانت متوسطة ذات توجه سلبي، وهي تعكس أداء الاقتصاد خلال هذه الفترة.

٢. مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أما مستوى نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي فقد كان هناك تذبذب في قيمة معدل التغير السنوي له خلال العقد الماضي بما يتناغم مع التذبذب في النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

عند دراسة مستوى نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة ٤,٢%， بينما انخفض في قطاع غزة بنسبة ٩,٢٪ عام ٢٠١٧. وبالتالي زادت الفجوة بين نصيب الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة. وليس لهذه الفجوة تبعيات اقتصادية فقط، إنما يتربّط عليه تبعيات اجتماعية وسياسية.

جدول ١٢: معدل التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، ٢٠١٧-٢٠٠٧

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
٢٠٠٨-٢٠٠٧	3.1	8.8	-11.4
٢٠٠٩-٢٠٠٨	6.0	7.1	3.7
٢٠٠٩-٢٠١٠	5.4	4.8	7.9
٢٠١١-٢٠١٠	9.6	8.4	14.1
٢٠١٢-٢٠١١	3.7	3.9	3.9
٢٠١٣-٢٠١٢	-0.2	-1.0	2.6
٢٠١٤-٢٠١٣	-2.5	3.2	-17.4
٢٠١٥-٢٠١٤	1.1	0.7	3.2
٢٠١٦-٢٠١٥	2.4	1.6	5.5
٢٠١٧-٢٠١٦	0.9	2.4	-2.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨: أداء الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠١٧، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله - فلسطين.

المرونة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة : ٢٠١٧-٢٠٠٧

وعند قياس المرونة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٧ في فلسطين نجد أن قيمة معامل المرونة بلغت (-٣,٦%) وأما في الضفة الغربية فنجد قيمتها (-٤,٦%)، وفي قطاع غزة (-٠,٦%) وهي تدل على أن المرونة في قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام ٢٠١٧-٢٠٠٧ كانت متوسطة ذات توجه سلبي في فلسطين، في المقابل كانت قوية ذات اتجاه سلبي في

الضفة الغربية، وكانت ضعيفة في قطاع غزة وذات اتجاه سلبي. وهي تعكس أداء الاقتصاد خلال هذه الفترة في الضفة الغربية وقطاع غزة وأثرها على واقع الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني.

٣. مؤشر مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

احتلت أنشطة الخدمات والفروع الأخرى المرتبة الأولى وتشكل نصف حصة مساهمة الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل احتلت أنشطة النقل والتخزين المرتبة الأخيرة حيث بلغت متوسط حصة مساهمة الأنشطة خلال نفس الفترة ١٦%. حيث انعكس التفاوت في معدلات النمو على مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٧، حيث انخفضت مساهمة أنشطة الخدمات والفروع الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي (-٥٥%) في العام ٢٠١٧ مقارنة مع العام ٢٠٠٧، والصناعة (-٧٪)، والمعلومات والاتصالات (-٣٪)، والزراعة (-٤٪)، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين (-٢١٪)، بينما ارتفعت مساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة (+٤٥٪) والإنشاءات (+٣٤٪) (تشكل أنشطة الإنشاءات المكون الأساسي في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذي يدخل ضمن احتساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تمثل وبالتالي بعداً أساسياً في دراسة بنية وتطور الاقتصاد الفلسطيني) والنقل والتخزين (+١٪).

جدول ١٣ : مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، ٢٠١٧-٢٠٠٧

معدل النمو في القيمة المضافة	السنة										النشاط الاقتصادي	
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008		
4.3	49.0	49.6	49.4	48.5	44.9	44.6	43.8	46.4	51.0	54.5	51.9	الخدمات والفروع الأخرى
13.3	19.1	18.1	19.1	18.5	18.1	18.6	18.6	16.2	10.2	10.1	13.2	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
5.5	13.0	13.1	13.1	14.3	15.0	14.5	13.6	15.1	15.8	16.6	14.0	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
12.6	6.5	6.3	5.8	5.8	8.0	7.7	8.4	6.9	5.4	3.0	4.8	الإنشاءات
4.9	3.9	3.7	3.3	3.2	3.0	3.0	2.7	2.9	4.2	4.8	4.9	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
6.0	3.7	4.1	4.1	4.2	4.3	4.6	4.6	4.7	4.8	4.0	3.9	المعلومات والاتصالات
0.4	2.8	3.1	3.6	4.0	4.3	4.8	6.1	5.6	6.3	6.7	6.3	الزراعة والحرجة وصيد الأسماك
6.0	2.0	2.0	1.7	1.5	1.5	1.3	1.3	1.5	1.8	1.3	1.9	النقل والتخزين

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨: أداء الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠١٧، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

رام الله - فلسطين.

المرونة في مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٧ :
وعند قياس المرونة في مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠١٧-٢٠٠٧ في فلسطين، نجد أن قيمة معامل المرونة كانت ذات اتجاه سلبي في مساهمة أنشطة الخدمات والفروع الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي (-٣٠,٢%) وهي مرنة ضعيفة ذات اتجاه سلبي، والصناعة (-٦٩,٦%) وهي مرنة متوسطة ذات اتجاه سلبي، والمعلومات والاتصالات (-٣١,٣%) وهي مرنة متوسطة ذات اتجاه سلبي، والزراعة (-٩٦,٧%) وهي مرنة قوية ذات اتجاه سلبي، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين (-٤٥,٤%) وهي مرنة ضعيفة ذات اتجاه سلبي. بينما كان الاتجاه إيجابي في مساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة (+٧٩,٥%) وهي مرنة قوية ذات اتجاه إيجابي، والإنشاءات (+٣٩,١%) وهي مرنة ضعيفة ذات اتجاه إيجابي، والنقل والتخزين (+٢٨,١%) وهي مرنة ضعيفة ذات اتجاه إيجابي.

٤. مؤشر معدلات البطالة

يعتبر عنصر العمل أهم عوامل الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً في ظل محدودية الموارد الطبيعية والسيطرة الإسرائيلية على الأراضي والمياه والقيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال. وقد ارتفعت نسبة البطالة في فلسطين إلى ٢٧,٧ % في العام ٢٠١٧ مقارنة مع ٢١,٧ % في العام ٢٠٠٧ .

جدول ١٤: نسبة البطالة ومعدل التغير السنوي في نسبة البطالة في فلسطين، ٢٠١٧-٢٠٠٧

معدل التغير في قيمة البطالة	البطالة	السنة
-8.4	21.7	2007
22.6	26.6	2008
-7.5	24.6	2009
-3.3	23.8	2010
-12.2	20.9	2011
9.6	22.9	2012
1.7	23.3	2013
15.9	27.0	2014
-3.7	26.0	2015
4.2	27.1	2016
2.2	27.7	2017

المصدر: بيانات البطالة مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨ ، أما معدل التغير تم حسابه من قبل الباحث

المرونة في معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٧

وعند قياس المرونة في قيمة معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٧ ، نجد أن قيمة معامل المرونة قد بلغ (+٥٨,٠%) وهي مرنة متوسطة ذات اتجاه إيجابي.



٥. مؤشر التضخم

يستخدم التضخم للإشارة إلى الحالة الاقتصادية في أي دولة، والتي تتأثر أداءها بارتفاع أسعار السلع والخدمات، مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائية المرتبطة بسعر صرف العملة، والتي تؤثر في جميع قطاعات الاقتصاد. وقد تناولت التغير في أسعار المستهلك (التضخم) على مستوى فلسطين خلال العام ٢٠١٧ مقارنة بالأعوام الذي سبقه ٢٠١٥-٢٠٠٧، باستثناء العام ٢٠١٦.

جدول ١٥: التضخم في فلسطين، ٢٠١٧-٢٠٠٧

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
0.2%	-0.2%	1.4%	1.7%	1.7%	2.8%	2.9%	3.7%	2.8%	9.9%	1.9%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨: أداء الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠١٧، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
رام الله - فلسطين.

وقد كان أثر الحصار المفروض على قطاع غزة السبب الرئيسي للتذبذب في التضخم في الأسعار ليس فقط في قطاع غزة وعلى مستوى الوطن.

المرونة في التضخم في فلسطين خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٧

وعند قياس المرونة في قيمة التضخم في فلسطين خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٧، نجد أن قيمة معامل المرونة قد بلغ (-٦٥,١%) وهي مرنة متوسطة ذات اتجاه سلبي.

٦. مؤشر الميزان التجاري

كما هو الحال مع باقي المؤشرات الاقتصادية كان هناك تذبذب في قيمة العجز في الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٧، لتصل إلى ٥,٣٧٤,٢ مليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٧. وكما يتضح من الشكل أدناه أن العام ٢٠١١ انخفضت قيمة العجز لأقل نسبة خلال الأعوام ٢٠١٧-٢٠٠٧، وذلك لارتفاع نسبة الصادرات إلى ٣١,٦% في نفس العام، فقد تأقامت قيمة العجز في الميزان التجاري بشكل ملحوظ خلال ٢٠١٢ بسبب ارتفاع نسبة الواردات لأعلى قيمة مقارنة مع السنة السابقة لها وهي الأعلى خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٧) حيث وصلت إلى ١٠,١%.

جدول ١٦: معدل التغير السنوي في الميزان التجاري للسلع والخدمات في فلسطين، ٢٠١٧-٢٠٠٧

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
2.4	0.9	3.2	6.4	6.8	12.9	0.7	2.3	6.8	9.4	9.0

المصدر: تم حسابه من قبل الباحث

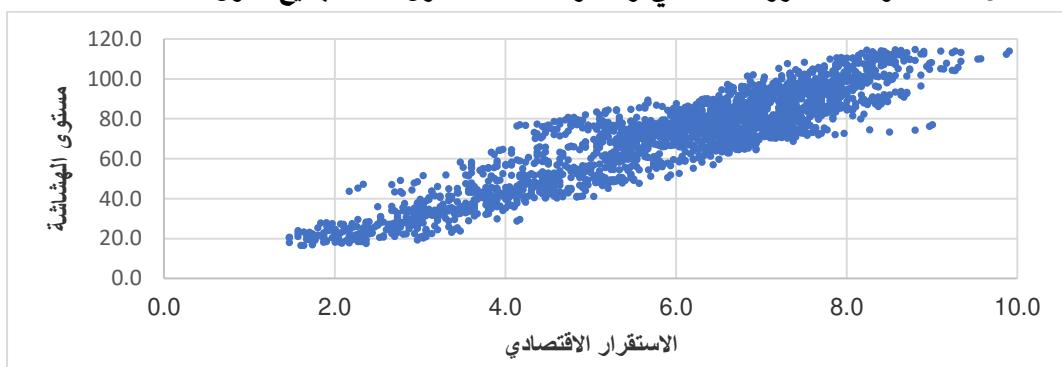
المرونة في معدل التغير السنوي في الميزان التجاري للسلع والخدمات في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧، وعند قياس المرونة في قيمة التضخم في فلسطين خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧، نجد أن قيمة معامل المرونة قد بلغ (٤٥,٥٪) وهي مرنة منخفضة ذات اتجاه سلبي.

خامساً: أثر مستوى الاستقرار الاقتصادي على مستوى هشاشة المجتمعات والدول

١. الارتباط بين مستوى الاستقرار ومستوى الهشاشة

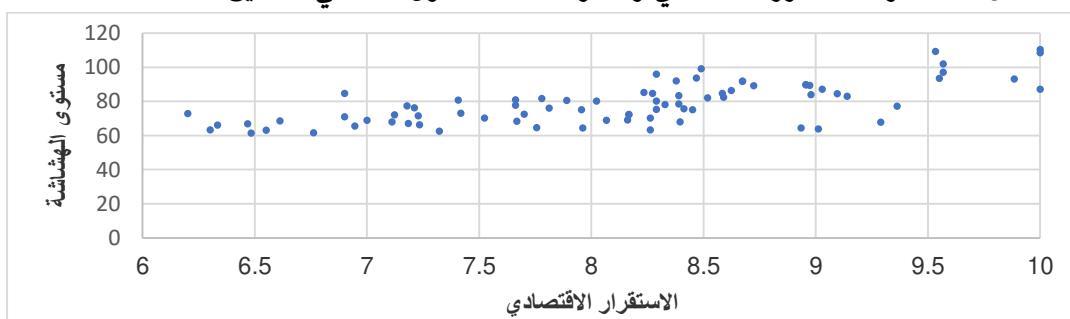
بلغ معامل ارتباط بين مستوى الاستقرار في جميع دول العالم وبين الهشاشة ٩٢,٣٪. وعلى المستوى الفلسطيني كان الارتباط أقل مما هو في باقي دول العالم حيث بلغ ٤٧٠,٤٪، والسبب في ذلك لوجود عامل كان ارتبط به أكبر وهو الاستقرار السياسي حيث بلغ ٩١,٩٪. وهذا لا يعني أن أثر الاستقرار الاقتصادي على هشاشة المجتمع الفلسطيني ضعيف ولكنه قوي، وكافي للتأثير على مستوى.

شكل ١ : مستوى الاستقرار الاقتصادي ومستوى هشاشة الدول FSI لجميع الدول، ٢٠٠٦-٢٠١٨



المصدر: تم حسابه من قبل الباحث

شكل ٢ : مستوى الاستقرار الاقتصادي ومستوى هشاشة الدول FSI في فلسطين، ٢٠٠٧-٢٠١٧



المصدر: تم حسابه من قبل الباحث

٢. مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني

تحدثنا في البنود السابقة عن أثر الاستقرار الاقتصادي على مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني، ولكن هذا الحديث لا يكفي ولكن يجب الحديث عن حلول لحالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني، والتي قد تساعد على إحداث تغيير للحد من مستوى الهشاشة. ولترتيب المقومات التي ستساعد على الحد من مستوى حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني، فقد تم ترتيب الأولويات حسب نتائج البحث حسب الجدول (١٦).

جدول ١٧ : متوسط الرتب لمقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني

الرتب	متوسط الرتب	التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة
١	٤,٥	إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الفلسطيني
٢	٥,٤	الحد من أثر الفساد (في القطاع الحكومي والقطاع الخاص) على الاقتصاد
٣	٥,٦	إعادة هيكلة قطاع التعليم بما يتناسب مع السوق الفلسطيني
٤	٦,٢	رفع كفاءة الصناعات الوطنية وتعزيز نظرية إحلال المنتج الفلسطيني على حساب المنتج المستورد
٥	٦,٢	رفع نصيب قطاع البحث العلمي في الجامعات من موازنة الحكومة
٦	٦,٢	الحد من التجاوزات والانتهاكات بحق الاقتصاد الفلسطيني
٧	٦,٥	سن التشريعات التي تلبي حاجات التنمية الاقتصادية
٨	٦,٩	توفير شبكات حماية للمزارع ودعم مستلزمات الإنتاج في القطاع الزراعي
٩	٧,٢	تطوير دور القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني
١٠	٧,٧	تعزيز قدرة الحكومة لاستغلال مواردها الطبيعية التي يحاصرها أو يصادرها الاحتلال
١١	٧,٨	تفعيل دور الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية
١٢	٨,٦	الحد من تدخلات الحكومة في منظومة الاقتصاد الفلسطيني
١٣	٩,٠	تعزيز دورة صناعة السياحة الدينية
١٤	٩,١	تعزيز دور السوق الفلسطيني في تحديد معالم الاقتصاد الفلسطيني

المصدر: تم حسابه من قبل الباحث

بالنظر إلى الجدول أعلاه يلاحظ أن المحور الخاص بإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الفلسطيني حصلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية، واحتلت المرتبة الثانية الحد من أثر الفساد (في القطاع الحكومي والقطاع الخاص) على الاقتصاد بمتوسط، والمرتبة الثالثة إعادة هيكلة قطاع التعليم بما يتناسب مع السوق الفلسطيني. أما موضوع تعزيز دور السوق الفلسطيني في تحديد معالم الاقتصاد الفلسطيني فقد احتل الترتيب الأخير من بين مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني حيث بلغت قيمة متوسط الرتب لها.

النتائج

١ . مستوى الهشاشة والاستقرار

- بينت النتائج أن مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني قد وصلت إلى مستوى المحدّر، وهذه النتيجة تتوافق واقع الدول العربية المحيطة في فلسطين في تقرير الدول الـ ٢٠١٨، حيث تقع فلسطين بين الأردن ولبنان.
 - كان لمستوى الاستقرار الاقتصادي الأثر الكبير على ارتفاع مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني.
 - عند فحص العلاقة الترابطية بين هشاشة المجتمع الفلسطيني مستوى الاستقرار الاقتصادي وقد كانت العلاقة قوية.
 - كانت مستويات عدم الاستقرار لأغلبية المؤشرات الاقتصادية مرتفعة مما تسبّب في ارتفاع مستوى الهشاشة.
 - **مستوى الاستقرار الاقتصادي**
 - كان للواقع الاقتصادي أثر على مستوى الاستقرار الاقتصادي حيث أن مستوى حالة عدم الاستقرار كانت مرتفعة، حيث تأثر بواقع المناخ الاستثماري، والتضخم بالأسعار، وتكليف السلع والخدمات الأساسية.
 - أما مستوى تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية فقد كان أقل حدة علماً بان مستوى حالة عدم الاستقرار له كانت مرتفعة، وقد تأثر بتكافؤ فرص التدريب الوظيفي، وممارسات التوظيف في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
 - أما بالنسبة لمستوى الاستقرار في هجرة الأدمغة فقد كان أثراً أعلى من أثر تكافؤ الفرص على الاستقرار الاقتصادي، وقد تأثرت هجرة الأدمغة بالبطالة وقلة العائد المالي لهم، إضافة إلى عدم قيام الحكومات في خلق مناخ مناسب لهم.
 - كانت مرونة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة وهذا يعكس مرونة الاقتصاد الفلسطيني الضعيف.
 - بينت النتائج أن مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الاقتصاد الفلسطيني تتناقص بشكل سنوي. في المقابل مساهمة قطاع الخدمات تتزايد بشكل سنوي.
 - أهم ثلاث إجراءات يجب القيام بها للحد من الهشاشة من خلال إحداث تنمية اقتصادية:
 ١. إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الفلسطيني.
 ٢. الحد من أثر الفساد (في القطاع الحكومي والقطاع الخاص) على الاقتصاد.
 ٣. إعادة هيكلة قطاع التعليم بما يتتناسب مع السوق الفلسطيني.



الاستنتاجات والتوصيات

١. هيكلية النظام الاقتصادي الفلسطيني والذي تم ترسيخته من خلال الاعتماد على منظومة من المساعدات الإنمائية التي عززت من طرفها نظام السوق الحر أو السوق المفتوح والتي أثبتت فشلها في إدارة الاقتصاد الفلسطيني بما يتناسب مع الصدمات التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني إما من خلال الاحتلال الذي يسعى كل يوم لتدمير المنظومة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، أو من خلال منظومة الاقتصاد العالمي والقائمة على هيمنة الاقتصاديات الكبرى والتي يعزز تبعية المنظمات الصغيرة. وذلك أكده مستوى الاستقرار الاقتصادي خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٧ والمطالبة بضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني كشرط لإحداث تربية اقتصادية في فلسطين.
٢. بالنظر إلى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الأعوام السابقة، نصف الاقتصاد بأنه اقتصاد خدماتي وليس زراعي ولا صناعي، وهذا الاقتصاد قدرته على الاستدامة والمقاومة والتصدي للصدمات ضعيفة في حال الحديث عن منظومات اقتصادية عملاقة لا يمكن مواكبتها. وكان هذا واضح من أثر واقع المناخ الاستثماري والتضخم وتكافؤ الفرص والتي ترتب عليها مستوى منذر بشكل مرتفع لواقع الاقتصاد والذى انعكس على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يعكس ضعف الاقتصاد الفلسطيني. وبالتالي وجوب الحد من تدهور وضع القطاعين الصناعي والزراعي في فلسطين لما لهما دور في تعزيز الاستقرار والحد من الهشاشة.

Reference

- Hamlawy, a. 2014: The Role of International Financial Institutions in Achieving Economic Stability, University of Mohamed Khider-Biskra, Algeria.
- Amber, A. Mohamed A. 2014: The future of Iraq: a study of the relationship between the indicators of a failed state and the variables of state collapse. Forum Yearbook, The National Forum for Research in Thought and Culture, Volume 1, No. 19.
- Chomsky, N. 2007: Failed States, Abuse of Force and Assault on Democracy, Arab Book House, Beirut, Lebanon.
- Palestinian Central Bureau of Statistics, 2018: Performance of the Palestinian Economy, 2017, Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah - Palestine.
- Douglas, M.; 2000: Principles of Sustainable Development, translated by Bahaa Shaheen, International House for Cultural Investments, Arab Republic of Egypt.
- Abdel Moneim, H. 2012: The performance of Arab economies over the past two decades. Arab Monetary Fund, United Arab Emirates.
- European Commission, 2009: European Development Report 2009, Overcoming Fragility in Africa, Robert Schumann Center for Advanced Study, European University Institute, San Domenico di Fiesole, Italy.



- The Fund for Peace, 2017: Fragile States Index and CAST Framework Methodology.
The Fund for Peace (FFP). USA, Washington, D.C.
- Mata, J. Ziaja, S. 2009: Users' Guide on Measuring Fragility, German Development Institute/ United Nations Development Programme. Bonn, Germany.
- <https://data.albankaldawli.org/> 10.06.2018
- <http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/07/27/15/22/How-the-IMF-Promotes-Global-Economic-Stability> 20.02.2017
- <http://nsdsguidelines.paris21.org/ar/node/291> 01.02.2018
- <http://fundforpeace.org/fsi/excel/> 05.04.2018